



كلمة لبنان

يلقيها

الدكتور نواف سلام

المندوب الدائم

أمام مجلس الأمن

"الحالة في الشرق الاوسط بما في ذلك قضية فلسطين"

نيويورك في ٢٠١٦/٧/١٢

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY 10017*

السيد الرئيس،

لقد حذرنا مرارًا وتكرارًا هذا المحفل الكريم من المخاطر المستمرة لاستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. فعلاوة على انتهاكها الفاضح للقانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني، وأعدادًا من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن تلك الممارسات باتت تشكل العائق الأخطر لأي حلّ سياسيّ تفاوضي.

ومن الطبيعي ان نتساءل كيف، وبعد الموافقة مؤخرًا على بناء ٨٠٠ وحدة سكنية جديدة في الأراضي المحتلة، يمكن أن تؤخذ تصريحات السيد نتنياهو بأنه مستعد للتفاوض على حلّ سياسيّ مع الفلسطينيين أكثر جدية من ذلك الذي يدعى التفاوض على تقاسم قطعة فطيرة وهو يعنى في أكلها؟

السيد الرئيس،

مع استمرار أعمال العقاب الجماعي، والتي تظهر جليّة في حملة تدمير المنازل في الضفة الغربية، ومع تصعيد الخطاب الإسرائيلي الرسمي حدةً واستفزازًا، كدعوة السيد نافتالي بينيت لخطف فلسطينيين، فإن الوضع على الأرض يبقى سيء للغاية.

لكن، اسمحوا لي أن أرحب باجتماع باريس المنعقد بمبادرة من فرنسا في ٣ حزيران (٢٠١٦) والبيان المشترك الصادر عنه الذي أعاد التأكيد على الحاجة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ١٩٦٧ وأكد على أهمية تنفيذ مبادرة السلام العربية. وقد استبشرنا بما جاء في البيان عن "إمكانية الدعوة قبل نهاية هذا العام لمؤتمر دولي"، وأود أن أشدد في هذا الصدد على ان من شروط انجاح هكذا مؤتمر هو مشاركة كافة الأطراف المعنية مباشرة كما إشراكها في الأعمال التحضيرية اللازمة.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي الآن أن أذكر بأنه في مثل هذا اليوم تحديدًا، أي في الثاني عشر من تموز، ومنذ عشر سنوات، شنت إسرائيل على بلادي لمدة ٣٣ يومًا حربًا أدت وفق تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الصادر في ٥ أيلول ٢٠٠٧ الى "ما لا يقل عن ١٩٠٠ قتيل في صفوف اللبنانيين، معظمهم من المدنيين، و٤٣٩٩ جريحًا، وما يقارب المليون نازح". وأبرز ما تميّزت به تلك الحرب كان لجوء إسرائيل المفرط إلى استعمال أخطر ما عرفه الدهر من الأسلحة الفتاكة وأبشعها: الذخائر العنقودية (!) إن العدد التقريبي للقنابل العنقودية التي أطلقت على بلادي خلال حرب تموز عام ٢٠٠٦ قدّر بما يتراوح بين ٣،٢ و٤،٦ مليون قنبلة، وفق تقرير آخر لمنظمة هيومن رايتس ووتش صادر في ١٦ شباط ٢٠٠٨، والذي نص كذلك على ما يلي:

" لقد أظهرت التحقيقات في أكثر من ٤٠ بلدة وقرية بأن استخدام الجيش الإسرائيلي للذخائر العنقودية كان عشوائيًا وغير متناسب، وهو يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، كما يمكن اعتباره في بعض المناطق جريمة حرب. فقد استخدمت إسرائيل في عشرات البلدات والقرى قنابل تحوي متفجرات عنقودية معروفة بنسب عالية من الفشل لدى الارتطام، فخلفت ورائها، مبعثرة في المنازل والحدائق والحقول والأماكن العامة بما فيها مستشفى، مئات الآلاف بل ما يقارب المليون ذخيرة غير متفجرة. تلك الذخائر الخطيرة والسريعة المفعول لا تميّز طبيعتها بين المحاربين وغير المحاربين، فتبقى دومًا خطرًا مدقعًا على المدنيين لأشهر بل لسنوات طويلة".

السيد الرئيس،

أود أن انتهز هذه الفرصة لأذكر بالتزام حكومة بلادي بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذي ساهم في إنهاء العدوان الإسرائيلي، وأن أكد على ضرورة الانتقال من الوضع الخطر لوقف الاعتداءات إلى وقف تام لإطلاق النار.

السيد الرئيس،

فيما تدّعي إسرائيل التزامها بشروط القرار ١٧٠١، الذي نصّ أولاً على احترام سيادة لبنان ووحدة أراضيه، فقد ارتكبت خلال السنوات العشر الأخيرة ما لا يقل عن ١١٨٥٦ انتهاكاً للسيادة اللبنانية، ٨٥٦١ انتهاكاً جويًا، و١٠٢٤ انتهاكاً بحريًا، و٢٢٧٤ انتهاكاً أرضيًا. كل تلك الانتهاكات قد سجّلت ووثّقت في عشرات الرسائل الموجهة منّا اليكم والتي صدرت كوثائق رسمية عن الأمم المتحدة. ونكرر اليوم دعوتنا لكم للتنديد بتلك الانتهاكات بأشد العبارات وحمل إسرائيل على وضع حدّ فوريّ لها.

علاوة على ذلك، تستمر إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من الغجر في انتهاك لسيادة لبنان ووحدة أراضيه، وتجاهل متعمّد لمبادرتي اليونيفيل عام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ لضمان انسحابها من تلك المنطقة. ونود أن نكرر في هذه المناسبة استعدادنا للعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة لوضع خاتمة لموضوع احتلال إسرائيل لمزارع شبيعي وتلال كفرشوبا، والتذكير بأن حكومتني رحّبت بتحديد تلك المزارع الوارد في تقريره رقم S/2007/641 عام ٢٠٠٧ كنقطة انطلاق لحل هذه المسألة، فيما لم تجب إسرائيل بعد الأمين العام على ذلك.

السيد الرئيس،

في شهر نيسان الماضي، أبلغتكم أنه بناء على المبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى الفقرة العاملة ١٠ من القرار رقم ١٧٠١، طلبت حكومتني من الأمين العام "بذل المساعي الحميدة في قضية ترسيم الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الحصرية بين لبنان وإسرائيل". واستنادا الى جواب الأمين العام، فإننا نتطلع الآن إلى الدور المفترض أن تؤتيه في هذا الصدد ممثلته الخاصة في لبنان.

ختامًا، هل لي أن أذكّر بأنه خلال حرب العام ٢٠٠٦ على لبنان، قصفت إسرائيل في تموز محطة الجيّة لتوليد الكهرباء متسببًا بتسرب بقعة نفطية لا سابق لها على الشواطئ اللبنانية، نجمت عنها آثار بيئية بالغة لا سيما على الثروة السمكية والتنوع البيولوجي.

ولهذا السبب تعتمد الجمعية العامة منذ ١٠ سنوات متتالية، وبأكثريّة الدول من كافة المجموعات الجغرافية وعبر الإقليمية، قرارًا يطالب إسرائيل بدفع التعويض الفوري والمناسب للبنان عن الضرر الناجم عن البقعة النفطية التي تسببت بها.

واسمحوا لي أن أوضح في هذا الصدد بأن مبلغ ٨٥٦ مليون دولار الذي اعتمده الجمعية العامة والذي يطلب من إسرائيل دفعه كتعويض هو مستقصى من تقرير الأمين العام، الذي يستند إلى دراسات مستقلة أبرزها من إعداد البنك الدولي من أجل تحديد حجم الضرر المذكور.

السيد الرئيس،

من الصعب الحفاظ على السلم والأمن إذا لم تساءل الدول عن أعمالها غير المشروعة دوليًا. لذلك، فإننا على قناعة واثقة بأن المسؤولية تقع على عاتق هذا المجلس، بصفته الهيئة الأساسية المكلفة بموجب ميثاق الأمم المتحدة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ليبادر دون تأخير من أجل ضمان تعويض إسرائيل على لبنان الضرر الناتج عن البقعة النفطية التي تسببت بها.

وشكرًا.